

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

ورقة علمية مقدمة من الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن لمؤتمر الصحة والسلامة المهنية باليمن إعداد

أ.د/ محفوظ علي محمد المعافا

جامعة صنعاء الشؤون الاجتماعية مستشار الاتحاد العام

[إيميل](#)

m.almoafa@su.edu.ye

تاريخ قبول البحث: 1 / 4 / 2026

تاريخ استلام البحث: 5 / 2 / 2026

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

الملخص :

هدفت الدراسة إلى تحليل استراتيجيات التوعية المجتمعية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة باليمن. اعتمدت منهجاً نوعياً تحليلياً قائماً على مراجعة الأدبيات والتقارير الدولية وتحليل الدراسات العربية، مستندة إلى تكامل أربع نظريات سلوكية. أظهرت النتائج أن إشكالية السلامة ثقافية-سلوكية مركبة، تتمثل في "تطبيع الخطر" وهيمنة المعايير الاجتماعية السلبية ومحدودية فاعلية التوعية التقليدية. خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني نموذج تدخل سلوكي-مجتمعي متكامل يقوم على أربع ركائز: التوعية التفاعلية الميدانية، والنمذجة السلوكية المجتمعية، والاتصال منخفض التكلفة، والتعزيز الإيجابي. الكلمات المفتاحية: التوعية المجتمعية، السلامة المهنية، البيئات غير المنظمة، السلوك غير الآمن، اليمن.

Abstract:

This study aimed to analyze community awareness strategies to promote a "safety-first" culture in Yemen's unregulated work environments. A qualitative analytical approach was adopted, based on a review of academic literature, international reports (ILO, WHO), and Arab studies, guided by an integration of four behavioral theories. Findings revealed that the safety issue is fundamentally a complex cultural-behavioral phenomenon, manifested in "risk normalization," dominant negative social norms, and the limited efficacy of traditional awareness campaigns. The study concludes that an integrative behavioral-community intervention model is essential, built on four interconnected pillars: interactive field-based awareness, community behavioral modeling, low-cost communication, and positive reinforcement.

Keywords: Community awareness, occupational safety, unregulated environments, unsafe behavior, Yemen:

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

المقدمة:

تشكل السلامة والصحة المهنية ركيزة جوهرية لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحدي العالمي للقطاع غير المنظم، لا سيما الهدف الثامن الذي ينص على "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع" (International Labour Organization [ILO], 2023, p. 2). فحماية الموارد البشرية من المخاطر المهنية ليست مجرد التزام أخلاقي وقانوني، بل هي استثمار استراتيجي يعزز الإنتاجية، ويقلل من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الهائلة الناجمة عن الحوادث والإصابات والأمراض المرتبطة بالعمل، والتي تقدر بمليارات الدولارات سنوياً على المستوى العالمي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض القطاعات والمناطق، لا يزال العبء الأكبر من المخاطر والإصابات المهنية يتركز في القطاع غير المنظم (Informal Sector). ويُعرف هذا القطاع بأنه "جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعمل خارج الإطار الرسمي للقوانين واللوائح الحكومية، ولا تخضع للرقابة أو التنظيم أو التغطية التأمينية" (ILO, 2023, p. 12). ووفقاً لأحدث تقديرات منظمة العمل الدولية، يعمل ما يقرب من 61% من القوى العاملة العالمية - أي أكثر من ملياري عامل - في هذا القطاع، وترتفع هذه النسبة بشكل كبير في الدول النامية والاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات لتصل إلى ما بين 80% و90% من إجمالي النشاط الاقتصادي (ILO, 2023; World Health Organization [WHO], 2022).

يتميز القطاع غير المنظم بخصائص هيكلية تجعله بيئة خصبة للمخاطر المهنية. فهو يفتقر إلى الأطر التشريعية والرقابية الفاعلة، ويعاني من ضعف شديد في نظم التفتيش والإشراف، كما أن العاملين فيه غالباً ما يكونون خارج نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، مما يجعلهم أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر في حال تعرضهم لإصابة أو مرض مهني (WHO, 2022). علاوة على ذلك، يغلب على هذا القطاع الاعتماد على الممارسات التقليدية والخبرة غير الرسمية المتوارثة، مع محدودية شديدة في الوصول إلى برامج التدريب والتثقيف المهني الرسمي. هذا المزيج من العوامل الهيكلية والظرفية يجعل

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

العاملين في القطاع غير المنظم أكثر عرضة للإصابات المهنية الخطيرة والأمراض المزمنة المرتبطة بالعمل مقارنة بنظرائهم في القطاع المنظم.

ومع فشل النموذج التقليدي للسلامة المهنية في البيئات غير المنظمة، اعتمد تحسين السلامة والصحة المهنية على ثلاث ركائز أساسية ومتداخلة: التشريع (وضع القوانين والمعايير الإلزامية)، والهندسة (تصميم بيئات عمل ومعدات أكثر أماناً للحد من المخاطر من المصدر)، والتدريب الرسمي (نقل المعرفة والمهارات التقنية للعاملين حول كيفية العمل بأمان). وقد أثبت هذا النموذج الثلاثي فعاليته بشكل كبير في القطاع المنظم الذي يتميز بوجود هياكل إدارية واضحة، وسلاسل توريد رسمية، وقدرة مؤسسية على تطبيق المعايير والامتثال لها، ووجود موارد مالية وبشرية كافية (Cooper, 2000; Reason, 1997).

غير أن قابلية تطبيق هذا النموذج في القطاع غير المنظم تبقى محدودة للغاية، إن لم تكن معدومة في بعض السياقات. وتتجلى أسباب هذا الفشل الهيكلي في:

- غياب الكيانات القانونية القابلة للمساءلة: ففي كثير من الأحيان، يصعب تحديد جهة العمل المسؤولة بشكل قانوني عن توفير بيئة عمل آمنة، حيث يعمل الأفراد لحسابهم الخاص أو في ورش عائلية صغيرة غير مسجلة.
- ضعف فاعلية أجهزة التفتيش والرقابة الحكومية أو غيابها التام: نتيجة لمحدودية الموارد المالية والبشرية، أو الفساد الإداري، أو انهيار مؤسسات الدولة بشكل كامل في حالات الصراع والهشاشة كما هو الحال في اليمن.
- انتشار الأمية والفقر والبطالة: مما يجعل التدريب الرسمي والمواد التوعوية المكتوبة غير عملية أو غير ذات جدوى، ويجعل أولوية كسب العيش اليومي وتأمين لقمة العيش تطغى على أي اعتبارات تتعلق بالسلامة على المدى البعيد.

هذا الفشل الهيكلي للنموذج التقليدي يبرز الحاجة الماسة إلى مداخل بديلة لا تعتمد على قوة القانون أو قدرة المؤسسات الرسمية على الإلزام والرقابة، بل تعتمد على قوة المجتمع نفسه وقدرته على

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

التغيير من الداخل. وهنا تبرز التوعية والتثقيف المجتمعي كخيار استراتيجي لا مناص منه، بل قد يكون الخيار الوحيد القابل للتطبيق في سياقات كهذه.

تمثل الجمهورية اليمنية حالة دراسية متطرفة تجتمع فيها كافة التحديات الهيكلية والظرفية التي تواجه السلامة المهنية في البيئات غير المنظمة، مما يجعلها مختبراً طبيعياً لدراسة هذه الإشكالية وفهم أبعادها المعقدة. فقد أدى العدوان المستمر منذ عام 2015 والأزمة الإنسانية المتفاقمة التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها "أسوأ أزمة إنسانية في العالم" إلى انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة، بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وأجهزتها الرقابية. وقد تسبب هذا الانهيار في:

- توسع هائل في الاقتصاد غير الرسمي: الذي أصبح المصدر الرئيسي والوحيد للدخل لغالبية السكان، ليشمل طيفاً واسعاً من الأنشطة مثل الورش الحرفية الصغيرة (النجارة، الحدادة، الميكانيكا)، والأسواق الشعبية، ومواقع البناء غير الرسمية، وقطاع النقل غير المنظم، والمهن المرتبطة بالاقتصاد الحربي.

- ضعف واضح في مستوى الوعي بثقافة السلامة المهنية: وغياب شبه كامل لبرامج التوعية والتثقيف المجتمعي الموجهة، مما يؤدي إلى انتشار السلوكيات الخطرة وارتفاع معدلات الحوادث والإصابات المهنية دون توثيق أو متابعة.

- تحول السلامة المهنية إلى "ترف" في نظر الكثيرين: حيث تطغى أولوية كسب العيش اليومي وتأمين الغذاء والدواء على أي اعتبارات أخرى تتعلق بالسلامة والوقاية.

في هذا السياق بالغ التعقيد، لا يمكن الركون إلى الحلول التقليدية التي تصلح للدول المستقرة ذات المؤسسات الفاعلة. بل يتطلب الأمر مقاربات مبتكرة ومتكاملة تنطلق من فهم عميق للعوامل السلوكية والاجتماعية-الثقافية التي تشكل ممارسات السلامة اليومية للعاملين في هذه البيئات. وكما يؤكد العديني (2018)، ص (45) بجلاء: "مشكلة السلامة في البيئات غير المنظمة ليست في نقص القوانين بقدر ما هي في ضعف الوعي بثقافة الوقاية".

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

ففي ظل غياب الدولة التنظيمية وضعف قدرتها على الإلزام والرقابة، تبرز التوعية المجتمعية كخيار استراتيجي يمتلك القدرة على تجاوز الحواجز المؤسسية والوصول مباشرة إلى الفئات المستهدفة من خلال قنواتهم الاجتماعية والثقافية الطبيعية. وتشير أدبيات الصحة العامة وعلم النفس الاجتماعي إلى أن التوعية المجتمعية المصممة بعناية، والتي تراعي السياق المحلي وتستخدم قنوات اتصال موثوقة ومؤثرة، يمكن أن تكون أكثر فعالية من الحملات المركزية في تغيير السلوكيات الصحية (Glanz, Rimer, & Viswanath, 2015). ويعود ذلك إلى أنها:

- تستند إلى الثقة والمصادقية: التي تتمتع بها القيادات والمؤثرون المحليون (مثل الخطباء ، والوجهاء، وشيوخ القبائل).
 - تستخدم لغة وأساليب تواصل مألوفة ومقبولة ثقافياً.
 - تعمل على تغيير المعنى الاجتماعي للسلوك: بحيث يتحول السلوك الآمن من مجرد خيار فردي إلى معيار جماعي وقيمة مجتمعية مرغوبة.
 - وانطلاقاً من هذه الرؤية، تسعى هذه الورقة العلمية إلى استكشاف وتطوير استراتيجيات فعالة للتوعية والتثقيف المجتمعي، بهدف نشر وتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة في اليمن.
- مشكلة الورقة العلمية:**

على الرغم من تزايد الاهتمام العالمي بقضايا السلامة والصحة المهنية، وإقرار المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة العمل الدولية بأن "بيئة العمل الآمنة والصحية" هي مبدأ وحق أساسي من مبادئ وحقوق العمل الأساسية (ILO, 2023)، لا تزال البيئات غير المنظمة تمثل إحدى أكثر الفجوات إلحاحاً في هذا المجال. فهي تمثل بؤراً للمخاطر المهنية نظراً لافتقارها إلى الأطر التنظيمية والتشريعية الفعالة، وضعف نظم الرقابة والإشراف، ومحدودية وصول العاملين فيها إلى خدمات الصحة والسلامة المهنية. وتتفاقم هذه الإشكالية بشكل حاد في الجمهورية اليمنية. فقد أدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاستثنائية التي تمر بها البلاد إلى توسع هائل في القطاع غير الرسمي، ليشمل شريحة واسعة ومتنوعة من الأنشطة الاقتصادية. ويواكب هذا التوسع ضعف واضح في مستوى الوعي بثقافة السلامة

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

المهنية، وغياب شبه كامل لبرامج التوعية والتثقيف المجتمعي الموجهة والممنهجة، مما يؤدي إلى انتشار السلوكيات الخطرة وارتفاع معدلات الحوادث والإصابات المهنية، وما يترتب عليها من آثار إنسانية واقتصادية واجتماعية سلبية جسيمة على الفرد والأسرة والمجتمع ككل.

وتشير الأدبيات العالمية والعربية على حد سواء إلى أن غياب ثقافة السلامة أولاً لا يرتبط فقط بضعف التشريعات أو نقص الموارد، بل يرتبط بشكل وثيق وجوهري بمحدودية الوعي والسلوك الوقائي لدى الأفراد والمجتمعات (العديني، 2018؛ Reason, 1997؛ Cooper, 2000). وهو ما يجعل التوعية المجتمعية أحد أهم المداخل الاستراتيجية لمعالجة هذه المشكلة، خصوصاً في البيئات التي يصعب إخضاعها للرقابة النظامية. ومع ذلك، لا تزال الجهود التوعوية في هذا المجال محدودة للغاية أو غير منهجية، ولا تستند إلى استراتيجيات واضحة ومتكاملة تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع اليمني، كما أنها نادراً ما تركز على إطار نظري متين يفسر السلوك ويوجه التدخلات.

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة هذه الورقة العلمية في وجود فجوة واضحة ومزدوجة:

1. فجوة معرفية-نظرية: تتمثل في ندرة الدراسات التي تدمج بشكل منهجي ومتكامل بين نظريات تغيير السلوك الصحي واستراتيجيات التوعية بالسلامة المهنية في السياقين العربي واليمني، مما يحد من فهم "كيف ولماذا" يحدث السلوك غير الآمن ويستمر.

2. فجوة تطبيقية-عملية: تتمثل في غياب نماذج تدخلية تطبيقية تقدم استراتيجيات متكاملة للتوعية والتثقيف المجتمعي لتعزيز ثقافة السلامة المهنية في البيئات غير المنظمة، مصممة خصيصاً للسياق اليمني ومراعية لخصائصه.

ومن هنا تنبثق الحاجة الماسة إلى دراسة علمية تسعى إلى تحليل هذه الفجوة، وتحديد أبعادها، واقتراح استراتيجيات عملية ونموذج تدخل مستدام يساهم في تعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في هذه البيئات.

تساؤلات الورقة العلمية:

ويمكن تلخيص مشكلة الورقة العلمية في التساؤل الرئيس التالي وما يتفرع عنه من أسئلة فرعية:

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

التساؤل الرئيس: ما الاستراتيجيات الفعالة للتوعية والتثقيف المجتمعي من أجل تعزيز ثقافة السلامة أولاً في البيئات غير المنظمة في الجمهورية اليمنية؟
ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أبرز المخاطر والسلوكيات غير الآمنة السائدة في البيئات غير المنظمة في اليمن؟
2. ما العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر في ضعف الالتزام بإجراءات السلامة المهنية؟
3. ما أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه جهود التوعية والتثقيف المجتمعي في مجال السلامة المهنية؟
4. ما الاستراتيجيات التوعوية الأكثر ملاءمة لطبيعة البيئات غير المنظمة في المجتمع اليمني، وكيف يمكن تصميم نموذج تدخل متكامل وفعال؟

أهداف الورقة العلمية:

تهدف هذه الورقة العلمية إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي:
تحليل وتطوير استراتيجيات فعالة للتوعية والتثقيف المجتمعي من أجل تعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة في الجمهورية اليمنية.

وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد أبرز المخاطر والسلوكيات غير الآمنة السائدة في هذه البيئات، وتفسيرها في ضوء النظريات السلوكية.
2. تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في ضعف الالتزام بإجراءات السلامة المهنية.
3. استكشاف أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه جهود التوعية والتثقيف المجتمعي التقليدية في مجال السلامة المهنية.
4. اقتراح استراتيجيات توعوية ملائمة وفعالة تتناسب مع طبيعة البيئات غير المنظمة في المجتمع اليمني.

أهمية الورقة العلمية:

تستمد هذه الورقة العلمية أهميتها من ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة:

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية):

- تسهم في سد فجوة معرفية مهمة تتعلق بثقافة السلامة المهنية في البيئات غير المنظمة، وهو مجال لا يزال يعاني من نقص في الدراسات المعمقة، خاصة في السياقات العربية.
- تقدم إطاراً نظرياً وتطبيقياً متكاملًا يجمع بشكل أصيل بين مفاهيم السلامة المهنية ونظريات تغيير السلوك الصحي والتوعية المجتمعية، مما يمثل إضافة نوعية للأدبيات في هذا المجال.
- تدعم الأدبيات العربية بدراسة موجهة ومصممة خصيصاً للسياق اليمني، مما يساعد على بناء قاعدة معرفية محلية يمكن البناء عليها في المستقبل.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية):

- توفير استراتيجيات عملية وقابلة للتطبيق ميدانياً، ونموذج تدخل متكامل يمكن للجهات المعنية تبنيه وتنفيذه
- دعم الجهات الحكومية (مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تصميم وتنفيذ برامج توعية فعالة ومستدامة.
- المساهمة في تحسين بيئة العمل وتقليل الحوادث والإصابات المهنية في القطاع غير المنظم، مما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية والاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً: الأهمية المجتمعية:

- المساهمة في حماية الأرواح وتقليل الإصابات والإعاقات الناتجة عن حوادث العمل، وهي غاية إنسانية نبيلة في المقام الأول.
- تعزيز الوعي الوقائي لدى الأفراد والمجتمعات العاملة في القطاع غير الرسمي، وتمكينهم من حماية أنفسهم.
- نشر ثقافة "السلامة أولاً" كسلوك يومي وقيمة مجتمعية أصيلة، وليس مجرد إجراءات مفروضة من الخارج.

منهجية الورقة العلمية

منهج الورقة العلمية: المنهج النوعي التفسيري متعدد المستويات اعتمدت هذه الورقة العلمية على منهجية نوعية تفسيرية متعددة المستويات. يُعد هذا التصميم المنهجي هو الأنسب لطبيعة سؤال البحث الذي يستهدف فهم "كيف ولماذا" تتشكل أنماط السلوك غير الآمن وتستمر في سياق ثقافي واجتماعي واقتصادي

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

معقد مثل الجمهورية اليمنية، بدلاً من قياس كم مرة يحدث السلوك أو مدى انتشاره (Creswell & Poth, 2018). يسمح هذا المنهج بالتعمق في المعاني والتفسيرات التي يضيفها الأفراد على سلوكياتهم وسلوكيات الآخرين، وفهم الديناميكيات الاجتماعية التي تشكل هذه السلوكيات، والانتقال من مجرد الوصف إلى التفسير العميق.

صدق وثبات أداة الورقة العلمية: لضمان مصداقية النتائج وعمق التحليل وقوته، تم جمع البيانات من ثلاثة مصادر رئيسية لتحقيق التثليث المنهجي، وهو إجراء أساسي في البحوث النوعية يعزز من قوة الورقة العلمية من خلال النظر إلى الظاهرة من زوايا متعددة ومتكاملة (Flick, 2018). والمصادر الثلاثة هي:

1. الأدبيات الأكاديمية المحكمة: تم إجراء مراجعة منهجية للدراسات السابقة المنشورة في مجالات علمية مرموقة باللغتين العربية والإنجليزية، مع التركيز على دراسات ثقافة السلامة، والسلوك الصحي، والقطاع غير المنظم، ونظريات تغيير السلوك.

2. التقارير والوثائق الرسمية: تم تحليل محتوى التقارير الصادرة عن منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) خلال الفترة من 2019 إلى 2023، بالإضافة إلى بعض الوثائق الحكومية اليمنية المتاحة.

3. الدراسات والتقارير العربية والمحلية: تم تضمين الدراسات والأطروحات العربية واليمنية (المنشورة وغير المنشورة) لتعزيز الصلة السياقية وفهم الخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع اليمني، وهو ما لا توفره الدراسات الأجنبية.

إجراءات تحليل البيانات: التحليل الموضوعي والتحليل القائم على النظرية تم تحليل البيانات التي تم جمعها على ثلاث مراحل متسلسلة ومتراصة، لضمان الانتقال من البيانات الخام إلى استنتاجات نظرية محكمة:

المرحلة الأولى: التحليل الموضوعي:

تم ترميز النصوص التي تم جمعها وفق المنهج المنهجي الذي طوره (Braun & Clarke, 2006). تضمنت هذه المرحلة قراءة متأنية ومتكررة للنصوص، وتحديد وحدات المعنى ذات الصلة بأسئلة البحث، وتجميعها في شفرات (Codes)، ثم تجميع الشفرات ذات الصلة في موضوعات (Themes) أوسع وأكثر

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

شمولاً. من أبرز الموضوعات التي ظهرت من التحليل: "تطبيع الخطر"، "ضغط المعايير الاجتماعية السلبية"، "محدودية فاعلية التوعية التقليدية"، "فجوة الثقة مع المؤسسات الرسمية"، "دور النماذج المحلية"، و"غياب التنظيم المؤسسي".

المرحلة الثانية: التحليل القائم على النظرية:

في هذه المرحلة الحاسمة، تم إسقاط الموضوعات المستخلصة من المرحلة الأولى على "الإطار التحليلي المتكامل" الذي تم بناؤه خصيصاً لهذه الورقة العلمية. تم تحليل كل موضوع في ضوء "عدسة" نظرية محددة لتفسير أسبابه وآليات عمله، كما يلي:

- تم تفسير موضوع "تطبيع الخطر" باستخدام نموذج المعتقدات الصحية (HBM) (ضعف إدراك شدة الخطر وقابلية الإصابة).
- تم تفسير موضوع "ضغط المعايير الاجتماعية" باستخدام نظرية السلوك المخطط (TPB) (تأثير المعايير الذاتية السلبية).
- تم تفسير موضوع "دور النماذج المحلية" باستخدام نظرية التعلم الاجتماعي (SLT) (التعلم بالملاحظة والتقليد).
- تم ربط جميع الموضوعات معاً ضمن نموذج ثقافة السلامة (Cooper) (التفاعل بين الأبعاد النفسية والسلوكية والسياقية).

المرحلة الثالثة: الاستقراء السياقي:

تم تحليل النتائج التي تم تفسيرها نظرياً في ضوء الخصوصيات المعروفة للسياق اليمني (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية). هدفت هذه المرحلة إلى الانتقال من التفسير النظري المجرد إلى استخلاص أنماط تفسيرية كلية خاصة بالحالة اليمنية، قابلة للتعميم النظري على سياقات هشة مماثلة. **ضمانات الجودة والمصداقية العلمية:**

لضمان جودة الورقة العلمية النوعية، تم الالتزام بمعايير الجدارة بالثقة (Trustworthiness) التي حددها Lincoln & Guba (1985):

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

- المصادقية: عبر التثليث المنهجي (مصادر بيانات متعددة) والتثليث النظري (أربعة أطر نظرية).
- الاعتمادية: عبر الشفافية والوصف الدقيق لجميع خطوات البحث وإجراءات التحليل.
- القابلية للتأكيد: عبر ربط النتائج والتفسيرات بشكل مباشر بالبيانات والنظريات، وتجنب إسقاط تحيزات الباحث.

حدود الورقة العلمية: تتحدد نتائج هذه الورقة العلمية واستنتاجاتها في ضوء الحدود التالية:

1. الحدود الموضوعية: تركز الورقة العلمية بشكل أساسي على موضوعات (التوعية والتثقيف المجتمعي - ثقافة السلامة المهنية - البيئات غير المنظمة)، ولا تتناول بالتفصيل الجوانب الفنية والهندسية أو التشريعية البحتة للسلامة المهنية.
 2. الحدود المكانية: تقتصر الورقة العلمية على تحليل الواقع في الجمهورية اليمنية بوصفها حالة دراسية متطرفة. وعلى الرغم من أن النموذج النظري والاستراتيجيات المقترحة قد تكون قابلة للتعميم النظري على سياقات هشة مماثلة، إلا أن التطبيق المباشر يتطلب مراعاة خصوصية كل سياق.
 3. الحدود البشرية: تركز الورقة العلمية على العاملين في القطاع غير الرسمي في اليمن، وبالتحديد في الأنشطة الأكثر انتشاراً مثل الورش الحرفية، والأسواق الشعبية، ومواقع البناء غير المنظمة، وقطاع النقل غير الرسمي.
 4. الحدود المنهجية: اعتمدت الورقة العلمية على منهجية نوعية-تفسيرية قائمة على تحليل الوثائق والأدبيات، وهذا يعني أن النتائج والنموذج المقترح مبنيان على التحليل النظري والسياقي، ولم يتم اختبارهما تجريبياً في الميدان بعد. وهذا يفتح الباب لبحوث مستقبلية لاختبار النموذج.
- الدراسات السابقة:**

يستعرض هذا القسم أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الورقة العلمية، ويصنفها في ثلاثة محاور رئيسية، مع تقديم تحليل نقدي يبرز موقع الورقة العلمية الحالية والفجوة التي تسعى لسدها.

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

المحور الأول: دراسات ثقافة السلامة المهنية (في القطاع المنظم):

شكلت الدراسات التي تناولت مفهوم ثقافة السلامة حجر الأساس النظري للكثير من الأبحاث في هذا المجال. ومن أبرز هذه الدراسات:

- دراسة (Cooper (2000): قدمت نموذجاً متكاملًا لثقافة السلامة يربط بين ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد السلوكي (الممارسات الفعلية)، والبعد النفسي (الاتجاهات والإدراك)، والبعد التنظيمي (السياسات والأنظمة). وأكدت الورقة العلمية أن تحسين السلامة لا يتحقق فقط من خلال وضع القوانين والإجراءات، بل يتطلب التأثير في سلوك الأفراد وقناعاتهم، وهو ما يجعل التوعية والتدريب عنصرين حاسمين في بناء ثقافة السلامة. الفجوة: ركزت هذه الورقة العلمية ودراسات لاحقة بشكل أساسي على البيئات المنظمة ذات الهياكل الإدارية الواضحة، مما يحد من إمكانية تعميم النموذج بشكل مباشر على البيئات غير المنظمة التي تفتقر إلى البعد التنظيمي الرسمي.

- دراسة (Reason (1997): تناولت موضوع الحوادث المهنية من منظور تحليلي عميق، حيث بينت أن الحوادث لا تنتج عن خطأ فردي معزول فقط، بل عن تفاعل معقد بين الأخطاء البشرية النشطة (Active Errors) والاختلالات التنظيمية الكامنة (Latent Failures) في النظام، مثل ضعف ثقافة السلامة أو قرارات إدارية خاطئة. وقدم مفهوم "الثقافة التنظيمية للسلامة" كعامل حاسم في الوقاية من الحوادث. الفجوة: على الرغم من أهمية هذا الطرح في الانتقال من التفسير السطحي إلى التفسير النظامي، إلا أنه لم يعط اهتماماً كافياً لدور التوعية المجتمعية، خاصة في البيئات التي يغيب فيها التنظيم المؤسسي الرسمي تماماً.

المحور الثاني: دراسات السلامة في القطاع غير المنظم:

حظي القطاع غير المنظم باهتمام متزايد في الأدبيات الحديثة، خاصة في تقارير المنظمات الدولية وبعض الدراسات التطبيقية:

- تقارير المنظمات الدولية (ILO, 2023; WHO, 2022): أكدت هذه التقارير بشكل قاطع أن العبء الأكبر من الحوادث والإصابات المهنية عالمياً يقع في القطاع غير المنظم، وأن العاملين فيه هم الأكثر عرضة للمخاطر نتيجة لغياب معايير السلامة، وضعف الوصول إلى خدمات الصحة المهنية، ومحدودية الوعي.

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

الفجوة: تتميز هذه التقارير بشموليتها واعتمادها على بيانات واسعة، إلا أنها غالباً ما تقدم توصيفاً عاماً للمشكلة دون التعمق في تقديم نماذج تحليلية أو استراتيجيات تدخل محددة ومصممة للسياقات المحلية.

- دراسة (Ahasan et al. (2001): توصلت إلى أن ضعف التدريب وقلة الوعي من أبرز أسباب الحوادث في القطاع غير الرسمي، مؤكدة على ضرورة تبني برامج توعوية موجهة. الفجوة: أجريت الورقة العلمية في سياق دول آسيوية يختلف عن السياق اليمني، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها بشكل مباشر.

- دراسة (Kogi (2006): قدمت نموذجاً تطبيقياً قائماً على المشاركة المجتمعية لتحسين ظروف العمل في البيئات منخفضة التنظيم. وأثبتت أن إشراك العاملين أنفسهم في تحديد المخاطر ووضع الحلول يساهم بشكل كبير في تعزيز الالتزام بالسلامة. الفجوة: على الرغم من أهمية هذه الورقة العلمية، إلا أنها لم تربط بشكل واضح بين آليات المشاركة المجتمعية والنظريات السلوكية المفسرة للسلوك.

- دراسات حديثة (2024-2025): شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً باستخدام مناهج كمية ونوعية لدراسة السلامة في القطاع غير الرسمي. دراسة (Akyen et al. (2025) حول ممارسات السلامة بين جامعي النفايات غير الرسميين في غانا وجدت أن الدخل اليومي والخلفية الإثنية تؤثران بشكل كبير على تبني ممارسات السلامة. وفي دراسة كمية حديثة، أثبتت (Handayani & Meirianna (2025 أن أبعاد الثقافة التنظيمية (مثل الاتساق والمشاركة) لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على سلوك السلامة حتى في قطاع البناء غير الرسمي في إندونيسيا. الفجوة: أجريت هذه الدراسات في سياقات ثقافية واجتماعية مختلفة، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها بشكل مباشر على البيئة اليمنية. المحور الثالث: دراسات التوعية والتثقيف المجتمعي والسلامة في السياق العربي واليمني:

دراسات التوعية والتغيير السلوكي: قدمت دراسة (Glanz et al. (2015 إطاراً شاملاً لفهم كيفية تأثير التثقيف الصحي في تغيير السلوك، مؤكدة أن فعالية التوعية تعتمد على فهم السياق الاجتماعي والثقافي للفتنة المستهدفة. كما قدم (Rosenstock (1974 نموذج المعتقدات الصحية الذي يفسر السلوك الوقائي بناءً على إدراك الفرد للمخاطر والفوائد. الفجوة: تركز هذه الدراسات بشكل أكبر على المجال الصحي العام، وليس على السلامة المهنية بشكل مباشر.

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

• **الدراسات العربية:** تشير الدراسات العربية إلى وجود فجوة واضحة بين التشريع والتطبيق في مجال السلامة المهنية. حيث يؤكد الخطيب (2019، ص 112) أن "التشريعات المتعلقة بالسلامة المهنية تظل محدودة التأثير في ظل ضعف الرقابة وغياب الوعي لدى العاملين". كما يشير القحطاني (2020، ص 67) إلى أن "الحوادث المهنية في البيئات غير الرسمية ترتبط غالباً بسلوكيات فردية خاطئة ناتجة عن نقص التدريب والتوعية". ويقدم الزهراني (2021، ص 88) دليلاً على أن "السلوكيات غير الآمنة تمثل ما يزيد عن 70% من أسباب الحوادث المهنية في البيئات منخفضة التنظيم".

• **الدراسات اليمنية:** أشار المختار (2014) في دراسته لقطاع التشييد اليمني إلى ضعف الثقافة الوقائية كعامل رئيسي في ارتفاع الحوادث. وأكد المتوكل (2020، ص 102-105) أن "البيئات غير المنظمة في اليمن تعاني من غياب شبه كامل لبرامج السلامة والتوعية"، وأن الحل يكمن في تبني استراتيجيات توعية مجتمعية تعتمد على المشاركة المحلية.

التحليل النقدي العام وتحديد الفجوة البحثية:

من خلال هذا الاستعراض النقدي للدراسات السابقة، يمكن استخلاص الملاحظات التالية التي تحدد الفجوة البحثية التي تسعى هذه الورقة العلمية لسدها:

1. هيمنة الطابع النظري أو التقريري على العديد من الدراسات، مقابل نقص الدراسات التطبيقية التي تقدم نماذج تدخلية قابلة للتنفيذ، خاصة في البيئات غير المنظمة.
2. التركيز على القطاع المنظم في معظم الدراسات الأكاديمية، مما يحد من فهم واقع وديناميكيات السلامة في القطاع غير الرسمي.
3. ضعف الربط بين التوعية المجتمعية والسلامة المهنية، حيث تناولت الدراسات هذين المجالين بشكل منفصل في كثير من الأحيان.
4. قلة الدراسات في السياق العربي واليمني على وجه الخصوص، مما يبرز الحاجة الملحة إلى دراسات محلية تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

5. غياب نماذج تطبيقية متكاملة تجمع بين التوعية، والتدريب، والتغيير السلوكي، والتمكين المجتمعي في إطار واحد يستند إلى نظريات السلوك.

موقع الورقة العلمية الحالية من الدراسات السابقة: تنطلق هذه الورقة العلمية من الأدبيات السابقة، وتسعى إلى تجاوز محدوديتها من خلال: (1) دمج مفاهيم ثقافة السلامة مع نظريات تغيير السلوك والتوعية المجتمعية في إطار تحليلي واحد، (2) الانتقال من الطرح النظري والتوصيف إلى التطبيق العملي واقتراح نموذج تدخل، (3) التركيز على البيئات غير المنظمة في اليمن كحالة دراسية فريدة، (4) تقديم نموذج تطبيقي (دليل إجرائي) قابل للتنفيذ ميدانياً.

الإطار النظري:

يمثل هذا القسم البنية المعرفية والعدسة التحليلية التي تستند إليها الورقة العلمية في تفسير الظواهر وتحليلها. ونظراً لتعقيد إشكالية السلامة في البيئات غير المنظمة، فإن هذا الإطار يدمج عدة مداخل علمية ونظريات من علم النفس الاجتماعي والصحة العامة.

7.1. السلامة والصحة المهنية: من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الموسع:

تشير السلامة المهنية في مفهومها التقليدي إلى منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات والتدابير الوقائية التي تهدف إلى حماية العاملين من الأخطار المهنية، وتقليل احتمالية وقوع الحوادث والإصابات أثناء العمل (ILO, 2023). إلا أن هذا المفهوم تطور في الأدبيات الحديثة ليشمل أبعاداً أوسع، حيث أصبحت السلامة تُفهم بوصفها نظاماً اجتماعياً-تقنياً، يتفاعل فيه الإنسان مع التكنولوجيا والبيئة التنظيمية والاجتماعية المحيطة.

وفي هذا السياق، يشير Reason (1997) إلى أن الحوادث المهنية لا تنتج فقط عن خلل فني أو خطأ فردي معزول، بل هي نتيجة تفاعل معقد بين عوامل متعددة، من بينها الثقافة التنظيمية، ومستوى الوعي، والسلوكيات اليومية للعاملين. وهذا التحول في الفهم يعزز من أهمية التركيز على العنصر البشري والسلوكي، خاصة في البيئات غير المنظمة التي يغيب فيها الضبط المؤسسي والهندسي.

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

7.2. ثقافة السلامة: نموذج Cooper ثلاثي الأبعاد:

برز مفهوم "ثقافة السلامة" (Safety Culture) كأحد المفاهيم المحورية في الأدبيات المعاصرة. ويُعرّف Cooper (2000) ثقافة السلامة بأنها "منظومة القيم والمعتقدات والممارسات التي تحدد كيفية تعامل الأفراد والمنظمات مع المخاطر". وقدم نموذجاً ثلاثي الأبعاد لثقافة السلامة، يقوم على:

- البعد السلوكي (Behavioral): ويتعلق بالممارسات الفعلية للعاملين، مثل الالتزام باستخدام معدات الوقاية الشخصية واتباع إجراءات السلامة.
- البعد النفسي (Psychological): ويشمل الاتجاهات والمعتقدات والإدراك الذاتي للمخاطر لدى الأفراد.
- البعد التنظيمي/الموقفي (Situational/Organizational): ويتعلق بالسياسات والأنظمة والبيئة المادية والاجتماعية الداعمة للسلامة.

ويؤكد هذا النموذج أن السلوك الآمن ليس نتاجاً لعامل واحد، بل هو نتاج تفاعل هذه الأبعاد الثلاثة. ويشير إلى أن أي خلل في أحد هذه الأبعاد يؤثر سلباً على مستوى السلامة بشكل عام. ويعد هذا النموذج مهماً للدراسة الحالية لأنه يوضح أنه في البيئات غير المنظمة التي تفتقر إلى البعد التنظيمي الرسمي، يصبح التركيز على البعدين السلوكي والنفسي (عبر التوعية والتدريب) هو المدخل الأساسي والوحيد المتاح لتحسين السلامة.

7.3. البيئات غير المنظمة: المفهوم والخصائص والتحديات:

يُعرّف القطاع غير المنظم بأنه الأنشطة الاقتصادية التي تعمل خارج الإطار الرسمي للدولة، ولا تخضع للتنظيم أو الرقابة أو التغطية القانونية والتأمينية (ILO, 2023). وتتميز هذه البيئات بعدة خصائص تؤثر سلباً على السلامة، منها: غياب التنظيم المؤسسي، وضعف التدريب الرسمي، والاعتماد على الخبرة التقليدية المتوارثة، وانخفاض مستويات الوعي، ومحدودية الموارد.

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية (WHO, 2022) إلى أن العاملين في القطاع غير الرسمي هم الأكثر عرضة للإصابات المهنية، بسبب غياب معايير السلامة وضعف الوصول إلى خدمات الصحة المهنية. وهذا يعزز من أهمية تبني مداخل بديلة للتوعية والتدخل، تتجاوز النماذج التقليدية.

7.4. النظريات المفسرة للسلوك: بناء عدسة تحليلية متكاملة:

لتجاوز التحليل الوصفي وتقديم تفسير علمي عميق لسلوك غير الآمن، تستند هذه الورقة العلمية إلى أربع نظريات رئيسية من علم النفس الاجتماعي والصحة العامة، يتم دمجها في إطار تحليلي واحد: أ. نموذج المعتقدات الصحية ((Rosenstock (1974) - Health Belief Model - HBM): العدسة الفردية (الإدراك).

يفسر هذا النموذج تبني السلوك الصحي أو الوقائي بناءً على مجموعة من المعتقدات الفردية، أهمها: إدراك شدة الخطر (مدى إيمان الفرد بأن المخاطر خطيرة ولها عواقب وخيمة)، وإدراك القابلية للإصابة (مدى شعور الفرد بأنه معرض شخصياً للخطر)، وإدراك الفوائد مقابل المعوقات. في السياق اليمني: يساعد هذا النموذج في تفسير ظاهرة "تطبيع الخطر" حيث يقل إدراك العامل لشدة المخاطر وقابليته للإصابة بها بسبب التعايش اليومي معها.

ب. نظرية السلوك المخطط ((Ajzen (1991) - Theory of Planned Behavior - TPB): العدسة الاجتماعية (المعايير والضغط).

تذهب هذه النظرية إلى أن السلوك لا يتحدد فقط بالاتجاهات الفردية، بل يتأثر بشكل حاسم بـ "المعايير الذاتية" (Subjective Norms)، وهي إدراك الفرد للضغط الاجتماعي الذي يمارسه عليه الآخرون المهمون (مثل الزملاء، الأصدقاء) لتبني سلوك معين أو عدم تبنيه. في السياق اليمني: تفسر هذه النظرية كيف أن العامل قد لا يستخدم معدات الوقاية ليس لأنه غير مقتنع بأهميتها، بل لأن زملاءه قد يسخرون منه أو يعتبرونه "ضعيفاً".

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

ج. نظرية التعلم الاجتماعي (Social Learning Theory - SLT) - Bandura (1977): آلية الانتقال (التقليد والنمذجة).

تؤكد هذه النظرية أن جزءاً كبيراً من التعلم البشري يحدث من خلال الملاحظة والتقليد (النمذجة). فالأفراد يتعلمون سلوكيات جديدة من خلال مراقبة سلوكيات الآخرين، خاصة أولئك الذين يعتبرونهم "نماذج" (قدوة). في السياق اليمني: في غياب التدريب الرسمي، يتعلم العاملون الجدد من خلال مراقبة وتقليد العمال القدامى. إذا كان النموذج السائد هو السلوك غير الآمن، فإنه ينتقل ويتجذر كمعيار مقبول.

د. تكامل النظريات في إطار تحليلي واحد:

يسمح هذا التكامل بتحليل ظاهرة السلوك غير الآمن من ثلاث زوايا متداخلة:

· المستوى الفردي : لماذا لا يدرك العامل الخطر؟

· المستوى الاجتماعي: كيف تضغط المجموعة على الفرد ليكون غير آمن؟

· المستوى الثقافي/الآلي : كيف يتم توارث السلوك غير الآمن عبر الأجيال؟

ويتم ربط هذه المستويات الثلاثة ضمن نموذج Cooper الذي يعمل كمظلة مفاهيمية. وهذا الإطار المتكامل هو الذي سيوجه تحليلنا للنتائج، حيث أن نجاح أي استراتيجية توعوية سيتوقف على قدرتها على التأثير في هذه المستويات الثلاثة مجتمعة.

نتائج الورقة العلمية:

يناقش هذا القسم النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الموضوعي والتحليل القائم على النظرية. وقد تم تنظيم النتائج في أربعة محاور رئيسية مترابطة، تقدم فهماً متكاملاً للإشكالية وتؤسس لاقتراح استراتيجيات التدخل.

8.1. المحور الأول: "تطبيع الخطر" كآلية نفسية-اجتماعية وإعادة تشكيل إدراك المخاطر

تكشف نتائج التحليل أن أبرز تحديات السلامة في البيئات اليمنية غير المنظمة لا يكمن في وجود المخاطر بحد ذاتها (كالسقوط من المرتفعات، الصعق الكهربائي، الإصابات الميكانيكية، التعرض للمواد الكيميائية والغبار)، بل في تحولها إلى جزء "طبيعي" ومتوقع من بيئة العمل اليومية. هذه الظاهرة، التي نطلق عليها

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

"تطبيع الخطر" (Risk Normalization) ، تؤدي إلى تآكل كبير في ركيزتين أساسيتين من ركائز نموذج المعتقدات الصحية:

- ضعف إدراك شدة الخطر: عندما يعمل العامل يومياً على سقالة غير آمنة أو يتعامل مع أسلاك كهربائية مكشوفة دون وقوع حادث خطير، فإنه يكون "إحساساً زائفاً بالأمان" ويقل تقديره للعواقب الوخيمة المحتملة. . ضعف إدراك القابلية للإصابة: يبدأ العامل في الاعتقاد بأن الحوادث "تصيب الآخرين فقط" أو أنها "قدر مكتوب" لا يمكن تجنبه، مما يقلل من شعوره بأنه معرض شخصياً للخطر.

هذا التآكل في الإدراك يفسر لماذا يستمر العاملون في ممارسة السلوكيات الخطرة على الرغم من معرفتهم الجزئية بوجود خطر ما. وهذا يتوافق مع ما أشار إليه (Reason (1997 حول "الاختلالات الكامنة" التي تتراكم في النظام حتى تؤدي إلى كارثة. النتيجة الحاسمة: استراتيجيات التوعية التقليدية التي تعتمد على عرض إحصاءات الحوادث أو إلقاء المحاضرات النظرية حول أنواع المخاطر تكون عديمة الجدوى تقريباً، لأنها لا تنجح في "هز" هذا الإدراك المستقر والمتطبع.

8.2. المحور الثاني: ضغط المعايير الاجتماعية والسلوك الجمعي غير الآمن:

تشير نتائج التحليل بوضوح إلى أن السلوك غير الآمن في البيئات اليمنية غير المنظمة ليس مجرد قرار فردي منعزل، بل هو سلوك جمعي يفرضه ويديمه "معيار اجتماعي" قوي ومتجذر. في العديد من الورش ومواقع البناء غير الرسمية، يُنظر إلى العامل الذي يطلب معدات وقاية شخصية (مثل خوذة، حذاء واقٍ، قفازات) أو يرفض العمل في ظروف خطرة بشكل واضح، على أنه "ضعيف"، أو "مترف"، أو "غير قادر على تحمل قسوة المهنة"، أو "قليل الخبرة".

هذا "المعيار الذاتي" السلبي (Subjective Norm) ، كما تصفه نظرية السلوك المخطط (TPB) لـ Ajzen (1991)، يثبط بشكل فعال أي نية للسلوك الآمن، حتى لو كان العامل مدركاً للمخاطر (HBM). وباستخدام آليات نظرية التعلم الاجتماعي (SLT) لـ Bandura (1977)، فإن العمال الجدد يتعلمون هذا المعيار السلبي ويكتسبونه من خلال ملاحظة وتقليد "النماذج" من العمال القدامى، مما يؤدي إلى ترسيخه عبر الأجيال.

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

النتيجة الحاسمة: التغلب على هذا العائق الاجتماعي القوي يتطلب أكثر من مجرد توعية فردية؛ إنه يتطلب تغيير "المعيار الاجتماعي" نفسه من خلال نماذج إيجابية جديدة.

8.3. المحور الثالث: محدودية فاعلية التوعية التقليدية وفجوة الثقة:

أكد التحليل الموضوعي بشكل قاطع أن أدوات التوعية التقليدية (مثل الكتيبات المطبوعة، والملصقات الرسمية، والمحاضرات النظرية في قاعات بعيدة عن مواقع العمل) تعاني من فشل ذريع في إحداث أي تغيير سلوكي حقيقي ومستدام في البيئات اليمنية غير المنظمة. وتتجاوز أسباب هذا الفشل مجرد ارتفاع نسبة الأمية بين العاملين؛ إنها تشمل:

- فجوة الثقة العميقة (Trust Gap): بين العمال والمؤسسات الحكومية الرسمية التي يُنظر إليها على أنها بعيدة وغير فاعلة أو فاسدة.

- الطبيعة المجردة والبعيدة للرسالة: التي لا تتصل بواقع العامل اليومي ولا تستخدم لغته أو قنواته التواصلية المعتادة.

- غياب القنوات التفاعلية: فالتوعية التقليدية هي اتصال أحادي الاتجاه لا يسمح بالحوار أو طرح الأسئلة أو التغذية الراجعة.

وهذا يتسق مع ما أشارت إليه منظمة الصحة العالمية (WHO, 2021) من أن الرسائل التوعوية غير التفاعلية وغير الملائمة ثقافياً تفقد فعاليتها بشكل كبير في البيئات منخفضة التعليم والموارد. كما أكد (Glanz et al. 2015) أن نجاح برامج التوعية يعتمد على مدى توافقها مع السياق الاجتماعي والثقافي للفئة المستهدفة. النتيجة الحاسمة: الاستجابة لهذه النتيجة ليست التخلي عن فكرة التوعية، بل إعادة هندسة جذرية لقنواتها ومحتواها بحيث تصبح ملائمة للسياق ومنخفضة التكلفة وعالية التأثير.

8.4. المحور الرابع: ضرورة تبني نموذج تدخل سلوكي-مجتمعي متكامل:

تكشف المحاور الثلاثة السابقة بشكل قاطع أن مشكلة السلامة في البيئات اليمنية غير المنظمة ليست مشكلة أحادية السبب يمكن حلها بتوفير عدد من الخوذ أو توزيع بعض الكتيبات. إنها منظومة

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

متشابكة ومعقدة من الإدراك الفردي المختل (تطبيع الخطر)، والضغط الاجتماعي القوي (المعايير السلبية)، وآليات انتقال السلوك (النمذجة السلبية)، وفجوة الثقة مع المؤسسات الرسمية.

لذلك، فإن أي استراتيجية تدخل ناجحة يجب أن تكون متكاملة ومتعددة المكونات، تعمل على معالجة هذه المستويات المتداخلة في وقت واحد، وأن تستند إلى الإطار التحليلي المتكامل الذي تم بناؤه في هذه الورقة العلمية. وبناءً على هذا الفهم، تقترح الورقة العلمية "نموذج التدخل السلوكي-المجتمعي المتكامل" الذي يقوم على أربع ركائز استراتيجية مترابطة ومتزامنة:

1. التوعية التفاعلية الميدانية: تستهدف المستوى الفردي لإعادة بناء إدراك المخاطر عبر المحاكاة الحسية في موقع العمل.

2. النمذجة السلوكية المجتمعية: تستهدف المستوى الاجتماعي لتغيير المعايير الاجتماعية عبر "رواد السلامة" المحليين.

3. الاتصال المجتمعي منخفض التكلفة: يستهدف المستوى الثقافي الأوسع لتطبيع قيم السلامة عبر الإذاعات والمساجد والرسائل النصية.

4. التعزيز الإيجابي المجتمعي: يستهدف جميع المستويات لتشجيع السلوك الآمن ومكافأته بشكل علني.

الاستنتاجات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل المتكامل القائم على النظرية، يمكن استخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية:

1. إشكالية السلامة في البيئات غير المنظمة باليمن هي إشكالية ثقافية-سلوكية مركبة في جوهرها، وليست مجرد نقص في الموارد المادية أو التشريعات القانونية. فالسلوك غير الآمن لا ينبع أساساً من عدم توفر أدوات السلامة، بل من عوامل نفسية واجتماعية وثقافية عميقة الجذور تشمل "تطبيع الخطر"، و"ضغط المعايير الاجتماعية السلبية"، و"آليات التعلم بالتقليد من نماذج غير آمنة".

2. التوعية التقليدية محدودة الفاعلية بشكل كبير في هذه البيئات. ويعود ذلك ليس فقط لارتفاع الأمية، بل لفجوة الثقة مع المؤسسات الرسمية، والطبيعة المجردة للرسائل التوعوية التي لا تتصل بواقع العامل اليومي.

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

3. تعد التوعية المجتمعية والتدريب التفاعلي الميداني والنمذجة السلوكية من أكثر الاستراتيجيات تأثيراً. فهي تعمل على المستويات الفردية والاجتماعية والثقافية معاً، وتستخدم قنوات اتصال موثوقة ومؤثرة (مثل المساجد، الإذاعات المحلية، القيادات المجتمعية)، وتستند إلى آليات التعلم الاجتماعي الفعالة.
4. يتطلب تحسين السلامة المهنية في السياق اليمني الانتقال من التدخلات التقليدية المنعزلة إلى تدخلات سلوكية-مجتمعية تكاملية. إن نموذج التدخل المقترح في هذه الورقة العلمية، والقائم على أربع ركائز مترابطة (التوعية التفاعلية، النمذجة المجتمعية، الاتصال منخفض التكلفة، التعزيز الإيجابي)، يمثل مساراً أكثر استدامة وقابلية للتطبيق في سياق تتأكل فيه مؤسسات الدولة الرسمية.
5. تؤكد الورقة العلمية على أهمية وفاعلية دمج نظريات تغيير السلوك الصحي (HBM, TPB, SLT) مع نماذج ثقافة السلامة (Cooper) في تحليل إشكاليات السلامة المهنية وتصميم الحلول. وهذا الدمج يمثل مساهمة نظرية أصيلة تفتح آفاقاً جديدة للبحث والتدخل في هذا المجال.

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات السابقة، توصي الورقة العلمية بتبني التدخلات التالية، والتي تستند إلى النموذج المتكامل المقترح:

أولاً: توصيات للسياسات العامة والجهات الحكومية:

1. إدماج ثقافة السلامة ضمن السياسات الوطنية للعمل والحماية الاجتماعية، مع إعطاء أولوية خاصة للقطاع غير الرسمي، والاعتراف بالتوعية المجتمعية كأداة استراتيجية رئيسية.
2. إنشاء "برنامج وطني للتوعية المجتمعية بالسلامة المهنية" بالشراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الأوقاف والإرشاد، ووزارة الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية. المبرر: ضعف التوعية التقليدية وارتفاع فاعلية التوعية المجتمعية.

ثانياً: توصيات مجتمعية:

1. تفعيل دور خطباء المساجد والوجهاء وشيوخ القبائل وقادة المجتمع المحلي كـ "رواد سلامة" لنشر ثقافة السلامة وتغيير المعايير الاجتماعية السلبية.

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

2. تنفيذ حملات توعية ميدانية تفاعلية داخل مواقع العمل نفسها (الورش، الأسواق) بدلاً من الاكتفاء بالتوعية المكتبية أو المركزية. المبرر: تأثير النماذج الاجتماعية المباشرة والتدريب الحسي في تغيير السلوك (Bandura, 1977; HBM).

ثالثاً: توصيات لبيئة العمل:

1. تطبيق نظام "القوة السلوكية" (Safety Champion) داخل مواقع العمل، حيث يتم اختيار عامل محترم ومؤثر في كل ورشة أو موقع ليكون نموذجاً للسلوك الآمن.

2. فرض الحد الأدنى من إجراءات السلامة (مثل توفير واستخدام معدات الوقاية الشخصية الأساسية) حتى في البيئات غير المنظمة، مع التركيز على الإقناع والتشجيع بدلاً من العقاب في المراحل الأولى.

المبرر: السلوك غير الآمن ناتج عن خلل سلوكي واجتماعي أكثر من كونه نقصاً في الأدوات (Reason, 1997).

رابعاً: توصيات إعلامية:

1. استخدام الإذاعات المحلية والرسائل النصية القصيرة (SMS) لنشر "ومضات سلامة" قصيرة وجذابة باللهجة العامية المحلية.

2. اعتماد الرسائل البصرية (ملصقات وصور ورسوم بيانية بسيطة) بدلاً من المحتوى النصي المعقد والطويل. المبرر: ملائمة هذه الوسائل للبيئات التي ترتفع فيها نسبة الأمية وتكون فيها قنوات الاتصال الجماهيري محدودة (WHO, 2021).

خامساً: توصيات تدريبية:

1. اعتماد التدريب التفاعلي والميداني بالمحاكاة داخل مواقع العمل بدلاً من التدريب النظري في القاعات.

2. تطبيق نظام التحفيز السلوكي للعاملين والورش الملتزمة بالسلامة (مثل التكريم العلني من قبل المجالس المحلية).

المقترحات للبحوث المستقبلية

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

في ضوء حدود هذه الورقة العلمية والنتائج التي توصلت إليها، يُقترح إجراء البحوث المستقبلية التالية لتعميق الفهم واختبار النموذج المقترح:

1. إجراء دراسة ميدانية كمية: تهدف إلى تطوير استبانة مبنية على الإطار التحليلي المتكامل المقترح في هذه الورقة العلمية، وتطبيقها على عينة ممثلة من العاملين في القطاع غير المنظم في عدة محافظات يمنية. ستمكن هذه الورقة العلمية من قياس حجم وقوة العلاقات بين المتغيرات (مثل: قياس الأثر الكمي لـ "المعايير الاجتماعية" و"إدراك المخاطر" على "نية السلوك الآمن" والسلوك الفعلي).

2. إجراء دراسة تدخلية شبه تجريبية: تهدف إلى تطبيق "نموذج التدخل السلوكي-المجتمعي المتكامل" المقترح في هذه الورقة على مجموعة تجريبية من الورش في مدينة يمنية محددة، ومقارنة نتائجها مع مجموعة ضابطة لا تتلقى التدخل. سيوفر هذا البحث أدلة تجريبية ميدانية قوية على فعالية النموذج المقترح في الحد من السلوكيات غير الآمنة والحوادث المهنية.

3. تطوير نموذج يمني لثقافة السلامة: من خلال دمج نتائج الدراسات الكمية والتدخلية مع الإطار التحليلي لهذه الورقة العلمية، بهدف بناء نموذج محلي أصيل ومستدام يتناسب مع طبيعة الاقتصاد غير الرسمي والنسيج الاجتماعي والثقافي اليمني.

المراجع العربية:

- بوسعيد، عمار. (2018). إدارة السلامة والصحة المهنية في البيئات غير المنظمة [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجزائر.
- الجابري، ناصر أحمد. (2018). التربية والسلوك. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الخطيب، أحمد يوسف. (2019). إدارة السلامة المهنية. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الزهراني، سعيد محمد. (2021). تحليل الحوادث المهنية وعلاقتها بالسلوك غير الآمن في بيئات العمل منخفضة التنظيم. مجلة العلوم التطبيقية، 12 (4)، 85-110.
- السقاف، خالد عمر. (2017). التوعية المجتمعية والتنمية*. مكتبة المتنبى.

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية اليمنية

- الشامي، محمد علي (2019). فاعلية التوعية المجتمعية في تحسين سلوكيات السلامة المهنية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة صنعاء.
 - العديني، محمد علي. (2018). ثقافة السلامة المهنية في البيئات غير المنظمة. دار الفكر العربي.
 - العريقي، حميد علي. (2020). ثقافة السلامة المهنية مطابع جامعة صنعاء.
 - العمري، فهد علي (2021). علم الاجتماع التطبيقي. دار الكتاب الجامعي.
 - القحطاني، عبد الله حسن. (2020). السلامة المهنية في الدول النامية. دار جامعة الملك سعود للنشر.
 - المتوكل، حسين علي. (2020). السلامة المهنية في اليمن: الواقع والتحديات مركز الدراسات والبحوث اليمني.
 - المختار، عصام. (2014). السلامة المهنية في قطاع التشييد والبناء في اليمن: دراسة تحليلية، [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة صنعاء.
- المراجع الأجنبية

- Ahasan, M. R., Mohiuddin, G., & Strazdins, L. (2001). Occupational health in informal sector. Journal of Occupational Health, 43(4), 177–181.
- Ajzen, I. (1991). The theory of planned behavior. Organizational Behavior and Human Decision Processes, 50(2), 179–211.
- Akyen, D., et al. (2025). Determinants of occupational health and safety practices of informal waste pickers. International Journal of Occupational Safety and Ergonomics, 31(2), 486–493. <https://doi.org/10.1080/10803548.2025.2452753>
- Bandura, A. (1977). Social learning theory. Prentice-Hall.
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. Qualitative Research in Psychology, 3(2), 77–101.
- Cooper, M. D. (2000). Towards a model of safety culture. Safety Science, 36(2), 111–136. [https://doi.org/10.1016/S0925-7535\(00\)00035-7](https://doi.org/10.1016/S0925-7535(00)00035-7)
- Creswell, J. W., & Poth, C. N. (2018). Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches (4th ed.). Sage Publications.

استراتيجيات التوعية المجتمعية القائمة على النظرية لتعزيز ثقافة "السلامة أولاً" في البيئات غير المنظمة بالجمهورية
اليمنية

·Flick, U. (2018). An introduction to qualitative research (6th ed.). Sage Publications.

·Glanz, K., Rimer, B. K., & Viswanath, K. (Eds.). (2015). Health behavior: Theory, research, and practice (5th ed.). Jossey-Bass.

·Handayani, H., & Meirianna, E. S. (2025). Exploring the role of organizational culture in shaping safety behaviors among informal construction workers. Formosa Journal of Science and Technology, 4(9), 2901–2916.

·International Labour Organization. (2023). Safety and health at the heart of the future of work: Building on 100 years of experience. ILO.

·Kogi, K. (2006). Participatory approaches to improving safety. Industrial Health, 44(3), 367–374.

·Lincoln, Y. S., & Guba, E. G. (1985). Naturalistic inquiry. Sage Publications.

·Reason, J. (1997). Managing the risks of organizational accidents. Ashgate Publishing.

·Rosenstock, I. M. (1974). Historical origins of the health belief model. Health Education Monographs, 2(4), 328–335.

·World Health Organization. (2021). WHO global strategy on health, environment and climate change. WHO.

·World Health Organization. (2022). Occupational health: Key facts. WHO.

نظرية العقوبة ومقاصدها في الشريعة الإسلامية (دراسة فقهية مقاصدية)

نظرية العقوبة ومقاصدها في الشريعة الإسلامية (دراسة فقهية مقاصدية)

The Theory of Punishment and its Objectives in Islamic Law
(A Jurisprudential and Purpose-Based Study)

الباحث: م.د. عماد عبدالله محمد مراد/

IMAD ABDULLAH MOHAMMED MURAD

الايمل الجامعي: imadabdullah@uokirkuk.edu.iq

جامعة كركوك/ كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

تاريخ قبول البحث: 1 / 4 / 2026

تاريخ استلام البحث: 5 / 2 / 2026

المخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم نظرية العقوبة في الشريعة الإسلامية والأسس العامة التي تقوم عليها، مع بيان مقاصدها الشرعية العامة والخاصة التي تصب في حفظ النظام العام للفرد والمجتمع من خلال رعاية الضرورات الخمس وعدم تضييعها، وتحقيق تلك المبادئ العامة التي بُني عليها نظام العقوبات الإسلامي كمبدأ الكرامة الإنسانية، والعدالة، والمساواة ونحوها؛ ومن أجل ذلك اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تتبع النصوص الجزئية، وكذلك المنهج التحليلي لبيان الأسس العامة التي تقوم عليها نظرية العقوبات الإسلامية وعلاقتها بمقاصد الشريعة الإسلامية.

وتوصل الباحث إلى أن نظرية العقوبة في الشريعة الإسلامية هي نظام جزائي متكامل لها مقاصد تهدف إلى تحقيقها، نظام قائم على ميزان دقيق يحقق التوازن بين جانبي الإصلاح المجتمعي والردع العام والخاص من خلال القصاص من الجاني وزجره وتأديبه، وزجر وردع غير الجاني، وتكفير الذنوب وتطهير النفوس من آثار المعاصي دون إفراط أو تفريط أو تعسف في تطبيق العقوبات.

الكلمات المفتاحية: العقوبة، مقاصد، الشريعة الإسلامية، الحدود، التعازير، الكفارات.

Abstract

This research aims to clarify the concept of the theory of punishment in Islamic law and the general principles upon which it is based. It also seeks to explain its general and specific legal objectives, which contribute to maintaining public order for the individual and society by upholding the five necessities and ensuring their preservation. Furthermore, it aims to achieve the general principles upon which the Islamic penal system is built, such as the principles of human dignity, justice, and equality. To this end, the researcher employed an inductive approach to examine specific texts and an analytical approach to elucidate the general foundations of the Islamic theory of punishment and its relationship to the objectives of Islamic law.

The researcher concluded that the theory of punishment in Islamic law is a comprehensive penal system with specific objectives. It is a system based on a precise balance that achieves equilibrium between societal reform and general and specific deterrence. This is accomplished through retribution against the offender, deterring and disciplining them, as well as deterring and disciplining non-offenders, expiating sins, and purifying souls from the effects of transgression, all without excess, negligence, or arbitrariness in the application of punishments.

Keywords: Punishment, Objectives, Islamic Law, Hudud (fixed punishments), Ta'zir (discretionary punishments), Kaffarat (expiations).